



للا مضا
دكتور
الأستاذ
٤/٢

الرقم: م. ٢٠١٢/٧٩/١٠٠

التاريخ: ٢٠١٢/٤/٢

الأعز
عطوفة السيد محمد عبدالقادر طاش الأكرم ، حفظ الله روحه
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

مع بالفلتقدير وعظيم الاحترام

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي

بالإشارة إلى البند (ز) من المادة (٨) من تعليمات الإفصاح لسنة ٢٠٠٤ ، نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي " الخامس والثلاثين " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ ، بعد أن تم اعتماده من قبل عطوفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة
مقرر عام
دعتم
عز

مجلس إدارة الأوراق المالية
مجلس إدارة الأوراق المالية
مجلس إدارة الأوراق المالية
٢ نيسان ٢٠١٢
الرقم: ٥٠٠
رقم: ٥٠٠
رقم: ٥٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الخامس والثلاثون لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٣/٢٧ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من السيد نضال الصدر مندوب مراقب عام الشركات والسيد رجا الخوالدة مندوب البنك المركزي الأردني ومدقي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط).

وقد افتتح السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:
بسم الله، والحمد لله على ما كان، ونستعينه من أمرنا فيما سيكون . أهلاً ومرحباً بالأخوة الحضور وكل عام وأنتم بخير، هذه سنة مباركة بإذن الله نحتفل بها بالعيد الخامس والثلاثين لتأسيس البنك، الشكر لكافة الحضور، والشكر للأخ مندوب مراقب الشركات على جهده المميز اليوم وجهد دائرته المتفوق دائماً وأبداً، وأرحب بمندوب البنك المركزي وكافة الحاضرين، والشكر موصول للأخوة المؤسسين الكويتيين، فأهلاً ومرحباً بكم فقد وضعت اللجنة الأولى قبل ٣٥ سنة وأعطيتموه صرحاً مميزاً، صرحاً أردنياً بنكياً، تفوق بحمد الله في كثير من المجالات ندأً لأكبر البنوك الأردنية. وها أنتم اليوم تتفوقون على أنفسكم ونحن نراقب الصرح المعماري الكبير الذي تقومون بإنشاءه في منطقة العبدلي والذي تتجاوز كلفته (٢٥٠) مليون دينار، وهو أمر يستحق الإشادة والتقدير والاحترام فأهلاً وسهلاً بكم وبالجميع، وأتمنى على مندوب عطوفة مراقب الشركات بأن يتفضل بإعلان اكتمال نصاب الاجتماع .

تحدث السيد مندوب مراقب الشركات قائلاً: السادة أعضاء الهيئة العامة لشركة البنك الأردني الكويتي، يسعدني ويشرفني حضور اجتماع الهيئة العامة لشركتكم، وأرجو أن أبين أنه حضر هذا الاجتماع (٧٤) مساهماً من أصل (١٤٧٢٩) مساهم، يحملون أسهماً بالأصل (٨٠,١٦٥,٨١٩) وأسهماً بالوكالة (٢,٢٣١,٤٧٧)، أي ما مجموعه (٨٢,٣٩٧,٢٩٦) سهماً وهذا ما يشكل (٨٢%) من رأسمال الشركة والبالغ (١٠٠) مليون، كما حضر (٦) أعضاء من أصل (٩) أعضاء من مجلس الإدارة، وحضر مدققو حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش، وتم التأكد من أنه تم إرسال كافة الدعوات حسب الأصول، وتم النشر بالصحف اليومية، وإبحدى وسائل المرئي والمسموع، وعليه تعتبر الجلسة قانونية وأن أية قرارات سوف تتخذ في هذه الجلسة ستكون ملزمة للهيئة العامة وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وغير الحاضرين، وأطلب من السيد الرئيس التفضل ببدء الجلسة بتعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لفرز الأصوات .

تولى دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكلاً من السيد محمد عزمي زوريا والسيد الياس العابودي مراقبين لها وتم ما يلي:.

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (الرابع والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣.
٢. أعلن رئيس الجلسة أن البند الثاني هو مناقشة تقرير مجلس الإدارة وهو موزع على المساهمين راجياً إعفائه من قراءته وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك . ثم اقترح الرئيس دمج البند الرابع وهو القوائم المالية مع تقرير مجلس الإدارة ومناقشتها معاً بعد الاستماع لتقرير مدقي الحسابات، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع، ثم طلب رئيس الجلسة من مدقق حسابات البنك تلاوة تقريره .

٣. قام مدقق الحسابات بتلاوة تقريره.

٤. أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وطلب من الراغبين بإبداء ملاحظاتهم أو استفساراتهم تسجيل اسمائهم حفظاً للوقت وحتى لا يطول النقاش ويتشعب، وتم ما يلي:

- تحدث المساهم المهندس محمد عزمي زوريا قائلاً من حقكم علينا مجلساً وإدارة وكافة العاملين أن نجزي لكم الشكر الجزيل على نتائجكم الممتازة لهذه السنة، حيث زادت الودائع والتسهيلات وكافة نشاطات البنك بشكل إيجابي وبشكل ممتاز، ثم طرح ثلاثة أسئلة، الأول هل لديكم نية لزيادة رأس المال عن (١٠٠) مليون دينار والسؤال الثاني وهو مقلق قليلاً حول مخصص تنني التسهيلات الائتمانية البالغ حوالي (٢١) مليون دينار، والسؤال الثالث حول التسهيلات الممنوحة لثلاثة عملاء بحوالي (٦٥) مليون دينار منها ما يغطيها ضمانات مقبولة بحدود (٢٠) مليون دينار بينما البقية حوالي (٤٠). فهل ستأخذون لها مخصص في السنة القادمة؟ هذا موضوع يفلتونا ونود من دولتكم التوضيح وطماننتنا .

- تحدث المساهم السيد باسل الخولي مقدماً الشكر لإدارة البنك على جهودها، وقال: لاحظنا في البيانات المالية لعام ٢٠١٠ لشركة المستثمرون العرب المتحدون أن هناك مديونية بحوالي (٣٨) مليون دينار ولشركة تعمير حوالي (٦٠) مليون دينار، والشركتين كما هو واضح من ميزانياتهن أنها للأسف شركات متعثرة وعليها خسائر متراكمة، فهل هناك أي أمل أو فرصة في سداد هذه المديونية، وهل رصيد مخصص تنني التسهيلات في البنك لهذا العام البالغ حوالي (٥٦) مليون، يكفي لتغطية كل هذه المبالغ، وهل هناك مخصصات أخرى سيتم تجنيبها لتغطية هذه المديونية . ثم تسأل المساهم عما إذا كان هناك أي علاقة ائتمانية بين البنك ومجموعة شركات الخليجي كمجمع الشرق الأوسط، وإذا كان كذلك نرجو اعطائنا تفصيلات إن تكرمت .

ثم استفسر المساهم عما إذا كان هناك ما يمنع من الإفصاح عن البيانات الربعية للبنك لزيادة الثقة في السوق بين المساهمين والمتعاملين على الرغم من أن البنك مدرج الآن في السوق الثاني وهيئة الأوراق المالية لا تتطلب تقديم الإفصاح عن البيانات الربعية. وأبدى المساهم بعد ذلك ملاحظة حول طريقة احتساب العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات مبيناً أنها احتسبت على أساس الربح قبل الضريبة وليس بعدها، راجياً توضيح هذه النقطة.

- تحدث المساهم السيد سعيد حمام مقدماً الشكر والتقدير لدولة رئيس مجلس الإدارة والأعضاء وكافة المسؤولين والموظفين في هذا البنك متمنيا استمرار النجاح والتقدم، ثم أبدى ملاحظات حول ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير العاملة من (٤٢) مليون العام الماضي إلى حوالي (١٢٥) مليون هذه السنة بزيادة حوالي (٨٣) مليون، وحول زيادة مخصص التسهيلات غير العاملة الذي كان في السنة الماضية (٤) مليون وهذه السنة أصبح (٢٠,٨) مليون وهذا يعكس على الأرباح، وحول الأرباح المتحققة التي كانت السنة الماضية (٥٢) مليون وهذه السنة (٣٩) مليون بانخفاض (١٣) مليون وفي هذا تراجع واضح.

ثم تسأل المساهم عن المخصصات التي تخص المساهمين وهي الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة، مشيراً إلى الجدل الذي يدور في كل سنة حول هذا الموضوع والنتيجة أنه عندها مبالغ بحدود (١٨٦) مليون وهذه من حقوق المساهمين، فإلى متى نظل ننور هذه المبالغ ونعيش في دوامة الأزمة العالمية والأمور الأخرى التي نحن في غنى عنها فالبنك يتقدم. وتطرق في نهاية حديثه إلى أوضاع شركة المستثمرون ومجموعة الدحلة مشيراً إلى أن لديهم (٨) شركات كلها خاسرة، وطالب مراقبة الشركات بدراسة هذه الظاهرة في هذه الشركات.

تولى دولة الرئيس الإجابة على ما طرحه المساهمون من ملاحظات واستفسارات وقال : لقد بدأنا هذه الجلسة بحمد الله على ما كان، ودعواناه أن يعيننا من أمرنا فيما سيكون ، وأؤكد أن الوضع بشكل عام في المنطقة ليس سهلاً ، الوضع أيها الأخوة حرج، فكلما خرجنا من مطب نقع في مطب آخر بغض النظر عن توصيفات هذه المطبات الاقتصادية كانت أم سياسية ، اجتماعية ، مطالبية كانت أم أمنية ، ولكن علينا أن نعترف أن الدوام لا تزال قائمة ويحتاج البلد إلى وضع خاتمة لهذا الإضطراب القائم وبدء وضع أسس متينة لمعالجة الأوضاع وهذا لا يأتي بالأسلوب المواعظي وإنما بالتخطيط السليم المدعوم بالحزم وبسلطة القانون العليا ، نحن نتمنى أن تتمخض الأحداث الجارية في محيطنا عن ربيع حقيقي ، فلغاية هذه اللحظة لا ألمح نسيمات الربيع في أي دولة عربية وربما الذي يحصل أنه خريف اقتصادي وفي بعض الحالات تسونامي مخرب ، وقد ضجرت الناس من هذه الشهور العجاف التي تسببت مفسدة التنافس السياسي ، ولا أعتقد أن أيًا منا قادر على تغيير هذا الواقع إلا إذا كان هناك إرادة حقيقية بالتغيير وحس وطني عالٍ وحكم القانون والعدل ومساعدة الدول الشقيقة ودعمها .

على كل الأحوال، وبداية، وإن كان موضوع الرسملة يعني أي شيء في هذه المرحلة، فهو مرتبط بإصرار البنك المركزي على الالتزام بتطبيق معايير بازل ٣ والتي تشعر البنوك الصغيرة والدول الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية السائدة في معظم دول العالم بما فيها أوروبا، أن هناك استعجال بتطبيق هذه المعايير .

لكن إن طبقت هذه المعايير أو لم تطبق بحرفيتها، ف قضية رأس المال في البنوك غير مرتبطة - مرة أخرى وكما كنا نقول في كل مرة خلال الـ (١٢) سنة الماضية - برأس المال المسجل بل برأس المال التنظيمي. وحقيقية، لا أشعر أن هناك أي حاجة لرسملة الاحتياطي الاختياري أو لزيادة رأس المال في هذه المرحلة، لكن إذا شعرنا بأي ظرف من الظروف بأن هناك حاجة لزيادة رأس المال، وأن الرسملة قد لا تكون كافية، فسنطلب زيادة رأس المال.

بالنسبة للسؤال حول هل هناك أي صلة بين البنك وبين مؤسسات الخليلي، فالبنك الأردني الكويتي ربما هو البنك الوحيد الذي ليس له أي صلة على صعيد التسهيلات .

وبالنسبة لباقي الأسئلة فهي تدور كلها حول نفس القضية، وهي قضية التسهيلات الائتمانية، وقضية زيادة الديون المتعثرة، وبالتالي زيادة المخصصات، والتي لو افترضنا أننا لم نأخذها فإن أرباح البنك تكون زادت كأرباح تشغيلية. لكن، وكما أقول دائماً، ربما البنك الأردني الكويتي أقرب إلى أن يكون مرآة للواقع الاقتصادي الأردني من كثير من البنوك الأردنية الأخرى، لأننا بشكل أو بآخر بنك شركات أكثر منا بنك أفراد، وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي العام والذي ينعكس على أداء الاقتصاد الوطني وعلى أداء الشركات، ينعكس فوراً على أداء البنك الأردني الكويتي .

إن أحد أخطر القضايا التي تواجهها البنوك الأردنية والجهاز المصرفي بشكل عام والتي ليس لها علاقة أبداً بموضوع خسائر مباشرة أو خسائر تشغيلية للشركات الأردنية هو الانخفاضات المتتالية التي حدثت على الأسهم الأردنية في السوق المالي وعلى السوق العقاري. هذا أثر على البنوك بأشكال متعددة ، ونذكر أنه ولهذه اللحظة لا الحكومة ولا المحللين الاقتصاديين ركزوا على الأثر الحقيقي الذي نجم عن تبخر (٢٠) مليار دينار في السوق المالي، وتأثير ذلك على سلوكيات الإنفاق وسلوكيات الاستثمار في الأردن. لكن ما يهم البنوك في هذه اللحظة هو قيمة الضمانات الموجودة لديها ، وللتبسيط ، فإن شركة تعتبر من أنجح الشركات في الأردن، كان أحد أهم ضماناتها سهم شركة المستثمرون وكانت مسجلة بالقيود بقيمة (٧) دنانير للسهم واليوم بسبعة قروش. هذه كارثة حقيقية، فالبنك والهيئات الرقابية ومذقق الحسابات الخارجي عندما ينظر إلى أنه كان لديك ضمانات تساوي (٢٧) مليون وأصبحت بـ (٣٠٠) أو (٤٠٠) ألف دينار بغض النظر عن أداء هذه الشركة

وعن جودة تدفقاتها النقدية وعن أعمالها، فإنه يتولد نوع من الضبابية حول جودة هذه الضمانات والضغط باتجاه تعزيز هذه الضمانات أو طلب ضمانات إضافية مما يخلق ارتباكاً كبيراً جداً لكافة الأطراف .

هذا كان أحد أهم الأسباب التي واجهت المجموعة التي يعرف الجميع أنها متصلة ببعضها البعض إن كانت حسابات العائلة كأفراد أو الشركات التي تديرها هذه العائلة، ونحن من أكبر البنوك التي أمنت، حقيقة، بالدور الريادي الذي كانت تقوم به شركة تعمير في الأردن ولا نزال، سواء من حيث صحة (النسبة بين رأسمال الشركة وبين قيمة مديونيتها) والتي تسمى بالتعبيرات المعمول بها مصرفياً (DEBT TO EQUITY) والتي هي ٢ : ١، أي أن رأسمالها يساوي ضعف مديونيتها وهذه نسبة فيها صحة وعافية، أو من حيث توجه الشركة للاستثمار في المناطق المستهدفة ولخدمة الشرائح المستهدفة، فهي لا تبني العمارات الترفيهية، بل ذهبت للمناطق التي تحتاج إلى تنمية وتحتاج إلى تطوير وبنيت ما يخدم مستويات ذوي الدخل المتوسط وما دون. وكان لدينا إيمان بدور هذه الشركة وبأدائها، لكن الظرف لم يساعد، وأصاب معظم الشركات العقارية نتيجة الظروف القائمة ونتيجة ضعف التدفقات النقدية، فهناك من اشترى ودفع الـ (٢٠%) المقدم وعندما جاء وقت استحقاق الـ (٢٠%) الثانية قصر، أو أن البيوت التي كانت معروضة تراجع الطلب عليها، فهذه الظروف الصعبة التي مرت بها الشركة رتبت عليها التزامات.

وما جرى مع الجانب الآخر وهو جانب الأفراد وما أشار إليها الأخوة هو في ذهن كل واحد منكم وفي ذهني وهو موضوع الـ (٦٤) مليون. حقيقة، الضمانات التي كانت لدينا كانت تساوي (٩٦) مليون دينار، وهي الآن سواء كانت أسهم بنك الاتحاد أو أسهم المستثمرون أو أسهم بشركة الخليلي أو كانت عقارات، انخفضت بالتقدير السوقي الحقيقي، كما اطلع عليها البنك المركزي والمدققين و(٣) مقيمين، إلى (٢٤) مليون. ونحن بالسابق أخذنا مخصصات لم تكن مطلوبة منا من الناحية الفنية أو القانونية، بمعنى لم تكن مطلوبة من الهيئات الرقابية ولا من المدققين، ولكننا كنا نشعر أن هناك مشكلة قائمة فأخذنا مخصصات إضافية (٢٠) مليون، لكن نحن الآن مضطرين أن نبني المخصص حتى لو أمكننا من الناحية الفنية أو الشكالية أن نقول إن الحساب لا يزال عاملاً، ولكن يجب أن نتحسب حيث أنني لا أرى الضوء في نهاية النفق، ويجب علي أن أكون أميناً في نقل هذه الصورة، لأنه في المصلحة النهائية المخصص ليس خسارة وهو ليس مال تبخر، بل هو احتياطي يجنبه البنك من أن يكون عرضة للتوزيع أو عرضة للرسملة إلى خانة لا تسمح بالتصرف فيه حتى تتجلي الصورة الحقيقية، ونرى إذا كان هذا الوضع يتغير أو صورة أداء هذه الشركات أو الأفراد ستتغير، ولا أعتقد أن الوضع سيتحسن بشكل ملموس حتى لا أقول جذري، وبحيث أن ندعي أن مخصصاتنا لهذه السنة لن تكون بمستويات عالية .

القضايا المتصلة بموضوع الإفصاح عن نتائجنا الربعية، فأنا اتفق مع الأخ المساهم بأنه من باب الشفافية والمصادقية يجب أن نفصح عنها، وأعدك بأننا سنفصح عنها، ومن الآن أقول أن نتائجنا في الربع الأول كتقديري، وبعد أخذ المخصصات المطلوبة، سوف تزيد عن الربع الأول من عام ٢٠١١ بحدود (٦ - ٧%) بمعنى أنها ستصل إلى حوالي (١٢ - ١٢,٥) مليون دينار .

أعتقد أن هذه هي كل المواضيع التي أثرت والتي هي في ذهن كل واحد منا، ولكن بكل أمانة الوضع صعب، والوضع حرج، والأمانة تتطلب مني، ولو لم تكن هناك حاجة من الناحية الفنية لتجنب مخصصات، وكان حسي الداخلي يقول إن الوضع غير مريح وأنه موضع تساؤل، فلا بد من تجنب المخصصات. وأتمنى على الهيئة العامة أن يكون لديها ثقة لابل الثقة الكبيرة في حصافة إدارة البنك ورؤيته للواقع .

وأحب من كل واحد منكم عندما يقرأ تقرير رئيس مجلس الإدارة أن يقرأه بتمعن، فقد ضمنته كل آرائي فيما يتعلق برؤياي للواقع الذي نعيشه من كل جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وما يمكن أن يتطور الأمر إليه في المدى المنظور، ونرفع أيدينا إلى السماء داعين كما بدأت بالاستعانة بالباري أن يعيننا من أمرنا فيما سيكون .

وبعد انتهاء الإجابة على أسئلة وملاحظات السادة المساهمين، طلب دولة الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١، كما طلب إبراء ذمة مجلس الإدارة عن تلك المدة. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٥. أعلن الرئيس أن مجلس الإدارة يوصي للهيئة العامة الموافقة على توزيع ٢٠% أرباح نقدية للمساهمين تعادل ٢٠ مليون دينار، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٦. اقترح رئيس الجلسة تزكية السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) كمحققين لحسابات البنك لعام ٢٠١٢، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكرًا للجميع على حضورهم وتقنتهم متمنيا لهم المزيد من النجاح والتوفيق.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

جمال المصير
مندوب مراقب عام الشركات

سهيل تركي
كاتب الجلسة